قانون سارينز أ وسلي: حماية المساهمين ومحاسبة المدراء التنفيذيين أدى انهيار كبرى الشركات الأمريكية إلى ضرورة إيجاد قوانين تحمي حقوق المساهمين وتمنع التلاعب في المعلومات المالية. في 31 جويلية 2002، صادق الكونغرس الأمريكي على قانون "سارينز أ وسلي" (أو قانون أوسلي) الذي يهدف إلى تحسين شفافية الشركات وإجراءات الرقابة الداخلية. ينص القانون على تشكيل هيئة مستقلة لمراقبة أداء مدققي القوائم المالية للشركات العامة وفرض إنشاء لجنة للتدقيق في كل شركة عامة. كما يفرض على الشركات تقديم تقرير رقابة داخلي يؤكد على مسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلي. يفرض القانون أيضا على المدققين تقديم تقرير فحص تأكيدات يوضح رأيهم حول صحة المعلومات المقدمة من مجلس الإدارة. كما يطالب من هيئة سوق المال الأمريكية أن تطلب من الشركات الإفصاح عن تبني قواعد السلوك المهني وآداب مزاولة عمل المدراء التنفيذيين. تهدف هذه القوانين إلى: * ضمان صحة وسلامة الحسابات من أي تلاعب أو ممارسات خاطئة. * توفير المعلومات المالية بدقة وفي الوقت المناسب. * تحميل المدراء التنفيذيين المسؤولية كاملة تجاه جمعية العمومية. * ضمان استقلال مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين لضمان فعالية الرقابة. يشدد القانون على مسؤولية الإدارة العليا في ضمان صحة وسلامة القوائم المالية. كما يفرض عقوبات على الرئيس التنفيذي ومدير القطاع المالي في حالة وجود فساد في المعلومات المالية، مما يعزز الشفافية والحوكمة في الشركات.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي